

المصدر: المصور

التاريخ: ٥ مايو ٢٠٠٠

«خداع إسرائيل مستمر»

عملية «غسق الصباح» في لبنان إعادة انتشار وليست انسحاباً

قوات الأمم المتحدة في إحدى دورياتها بجنوب لبنان



●● مع وصول مبعوث الأمم المتحدة رود لارسن إلى محطته الأولى إسرائيل، في إطار جولته لعدد من دول المنطقة، ليبحث ترتيبات الانسحاب الأحادي من جنوب لبنان، واصلت عناصر حزب الله عملياتها ضد الوجود الإسرائيلي في الشريط الحدودي، كما تضاربت التصريحات والبيانات الصادرة عن أعلى القيادات السياسية والعسكرية في كل من بيروت ودمشق وقل أيبب وباريس، حول ملء الفراغ الأمني بعد خروج القوات الإسرائيلية، ومهام أفراد قوات الأمم المتحدة ●●

ستوجد ملء الفراغ بعد انسحاب القوات الإسرائيلية، وماهية احتياجاتها في حالة إذا ما ازدادت رقعة انتشارها، وإن كان الحديث يدور عن زيادة عددها إلى ٧٠٠٠ جندي بدلاً من ٤٥٠٠ (من تسع دول)، وفي إطار مهمة كان من الطبيعي أن يقوم لارسن وفريقه المكون من عدد من خبراء الضرائط العسكريين والقانونيين، بزيارة الحدود ميدانياً، وكان يرفقته رئيس الأركان الإسرائيلي شافول موفاز، بهدف دراسة ترسيم الحدود، حيث أنها تشكل أكبر عقبة في تنفيذ القرار ٤٢٥.

ورغم أن إسرائيل أظهرت من الشواهد والإشارات ما يؤكد جدية باراك في الانسحاب، ولكن السؤال المطروح ماهي طبيعة الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب؟ وماهي حدود ذلك الانسحاب الذي طال انتظاره.

وعندما أعطت إسرائيل أنها أرسلت طلباً رسمياً لكوفي عنان تعرض فيه ورغبته في الانسحاب، أكد وزير الخارجية السوري فاروق الشرع صراحة أن الرسالة الإسرائيلية التي أرسلت لعنان كانت خالية من أهم عبارتين وهما

الشواهد تؤكد أن هناك إعداداً لتنفيذ القرار ٤٢٥ تتواصل حلقاته بشكل مكثف، سواء من جانب الأمم المتحدة، بعد طلب إسرائيلي رسمي، أبدت فيه رغبتها في الانسحاب، أو على الساحة الدبلوماسية في العواصم الإقليمية خاصة في دمشق وبيروت، ودولياً في العاصمة باريس، أو في الداخل الإسرائيلي الذي رغم ترحيبه بالانسحاب بعد طول انتظار، إلا أن الخوف من تبعات القرار مازال يشكل حاجساً أمنياً وسياسياً ثقيلاً في إسرائيل على مستوى الشارع والمستوى القيادي.

وقد كان من أهم أهداف مهمة لارسن في إسرائيل بحث تفاصيل تنفيذ القرارين ٤٢٥ و٤٢٦، وتحقيق الانسحاب التام إلى الحدود الدولية، التي وقعتها فرنسا وبريطانيا في سنة ١٩٢٣ وكذا استطلاع موقف إسرائيل بتنفيذ تعهداتها باستيعاب جيش جنوب لبنان الجنوبي. كذلك أوقعت الأمم المتحدة مندوباً لها هو الخبير نيكولاس بينتر لدراسة خرائط ٢٢ لحدود لبنان وفلسطين، الموجودة في الخارجية الفرنسية، ومن المتوقع أن يزور بينتر لبنان مع لارسن في ٤ مايو، كما يجري بحث مسألة القوات الدولية التي

رود لارسن لاحظ أنه حتى الآن لا يبدو أن هناك اختلافاً حول هذه المسألة إشارة إلى الحدود.

يبدو أن البيانات والتصريحات شيء والواقع على الأرض شيء مختلف، فإذا كانت هذه هي وجهة النظر التي خرج بها المبعوث الدولي لارسن بعد زيارة ميدانية للحدود فماذا سيكتب في تقريره بعد عودته من جولته خلال أيام، والذي ينتظره الأمين العام ليحدد الخطوات التالية؟

وماذا سيكون موقف فرنسا التي مازالت تدرس وتتفاوض مع الأطراف جميعها قبل إقدامها على المشاركة في القوات الدولية، وهو ما تباركه إسرائيل والولايات المتحدة.

ولباريس مبرراتها في عدم حسم موقفها حتى الآن، والواضح أنها تتفهم بشكل جيد الوضع في المنطقة، وهو ما يدفعها إلى التروي والحرص على التشاور مع كل الأطراف خاصة سوريا، وأيضاً مع أعضاء مجلس الأمن.

وأهم ما يوضح مدى إبراز الدبلوماسية الفرنسية لمواقف الأطراف المعنية بالانسحاب أنها تبني موقفها على ثلاث نقاط أساسية ترى أن الجانب الإسرائيلي لم يؤكد بشكل واضح ومباشر حتى الآن:

أن يتم الانسحاب إلى الحدود الدولية لسنة ١٩٢٢.

أن يكون الانسحاب كاملاً ولا يترك جيوباً أو مواقع لجيش لحد الجنوبي.

أن تؤكد إسرائيل لكوفي عنان احترامها لنص القرار ٤٢٥، الذي يمنعها من خرق الأراضي اللبنانية جواً وبراً وبحراً. وهي نقطة تثير قلقاً داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

وأن يتم الانسحاب الإسرائيلي بشكل منظم وفق جدول زمني، وهو الأمر الذي طالب به لارسن الجانب الإسرائيلي أثناء محادثاته في تل أبيب، حتى لا يترك فراغاً أمنياً يمكن أن يخل به طرف من الأطراف سواء كانت قوات لحد أو ميليشيات حزب الله أو المجموعات الفلسطينية.

وهي مطالب والتزامات واضحة وصريحة لم تؤكد إسرائيل حتى الآن التزامها الكامل بها. فإذا كانت إسرائيل تريد الانسحاب، وتتبنى تنفيذ قرار ٤٢٥ كما تدعي نصاً وروحاً، فلماذا العودة إلى الحديث عن الوضع الحدودي لعام ١٩٧٨؟، علماً بأن ماتم في عملية اللبثاني عام ١٩٧٨ أن إسرائيل قامت باحتلال مواقع حدودية هي في الأساس من ضمن الأراضي اللبنانية حسب ترسيم ١٩٢٢.

فالتتيجة المتوقعة لمثل هذه الألاعيب الإسرائيلية، وتصورها بأن لبنان سيقبل بالاكتمال بإعادة الانتشار وفق عملية «مسق الصباح» هي ظروف تساعد على تصعيد التوتر في المنطقة، الأمر الذي يهدد عملية السلام برمتها، كما أنه لا يحقق لسكانها في الشمال الأمن المنشود.

د. سلوى أبو سعدة

الحالي الذي يمر من الأراضي اللبنانية، وسيتم إزاحة مقاطع من الجدار الأمني الجنوبي إلى داخل المناطق الإسرائيلية بطول ٤٥ كيلومتراً من بين ١٢٠ كيلومتراً كطول الجدار الذي يفصل اليوم بين إسرائيل وجنوب لبنان.

ويبقى مقاطع الجدار تتاخم الخط الحدودي الذي كان عشية عملية اللبثاني في عام ١٩٧٨ ليس هناك ضرورة لتحريكها.

بينما تقوم حالياً الحفارات التي يحرصها جنود إسرائيليون مسلحون ببناق أوتوماتيكية بتسوية الأرض الحمراء الممتدة على الحدود مع لبنان، كجزء من التحضيرات للانسحاب.

كما يقوم العمال في بلدة زرعيت في نصب شبكات فولاذ صممت خصيصاً لصد القذائف والصواريخ، وأضيفت إلى الموقع تحصينات جديدة وكوابل للاتصالات، ويتم مد خطوط هواتف جديدة تحت الأرض على الحدود، بهدف إدخال خدمات بفاعلية ذات تقنية عالية إلى المنطقة.

وقد رصد مدير عام وزارة الدفاع ميزانية تصل إلى ٢٥٠ مليون دولار لعملية الانسحاب، أو بالأصح لعملية إعادة انتشار القوات الإسرائيلية.

هذا بعض ما يجري على الأرض استعداداً للانسحاب، ولكن البيان الذي صدر عن اجتماع شاول موقار ولارسن مبعوث الأمم المتحدة يؤكد كلاماً مخالفاً لما يجري في الواقع حيث أعلن منسق لارسن أن المحادثات تناوالت بحث تنفيذ القرارات كما تناوالت الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي اللبنانية. وأصدر مكتب الأمم المتحدة بياناً شدد فيه على أن القرار ٤٢٥ يدعو إلى الاحترام التام والدقيق لسلامة أراضي لبنان ضمن حدوده المعترف بها دولياً، والتي وقعت في الاتفاقية البريطانية الفرنسية عام ١٩٢٢، وأن المبعوث

الانسحاب «بدون شروط» وعبارة «إلى الحدود الدولية»، في حين تضمنت الرسالة التي سربتها تل أبيب للإعلام هاتين العبارتين.

وما تردده الوائر العسكرية والسياسية في إسرائيل أن الانسحاب سيكون إلى خطوط عملية اللبثاني في ٧٨، وهو ما يثير نقاشاً داخلياً حاداً في إسرائيل، حول كون ذلك لا يحقق قرار الانسحاب من لبنان وفق قرار ٤٢٥ الذي نص على الانسحاب إلى آخر شبر، وهناك من يرى أن عدم انسحاب إسرائيل إلى آخر شبر سوف يحقق لسوريا وحزب الله اللبر للهجوم عليها من لبنان، فحزب الله له سياسته المعلنة التي تؤكد ضرورة خروج إسرائيل من كل شبر من الأرض اللبنانية، وإلا فلن تتوقف عمليات عناصره المسلحة ضدها.

كما أعطت القيادة العسكرية بعد شهور طويلة من المناقشات وبعد جولة قام بها رئيس هيئة الأركان شاول موقار أوامرها ببدء عملية «مسق الصباح» وهي تقضي بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي على طول الخط الحدودي الدولي بين إسرائيل ولبنان متكاملاً كان عشية عملية اللبثاني في عام ١٩٧٨.

ويده العمل وفق هذه الخطة يعني بناء جدار حدودي جديد سيمر في جزء منه، جنوبي الجدار

واعرب عن خشيته ان يتم ربط مصير مزارع شبعا بالقرار الرقم ٢٤٢، اي بهضبة الجولان السورية المحتلة وقال «ان اسرائيل ترفض الانسحاب منها، مستخدمة اياها ورقة ضغط على سورية، ولا تريد التخلي عنها من دون مفاوضات». واعرب عن ارتيابه الى الموقف الروسي، وقال «لننتظر موقف موسكو النهائي في مجلس الامن الدولي، باعتبار انه يعود اليها ممارسة حق النقض (الفيتو)».

الى ذلك، قال مصدر لبناني مسؤول مطلع على الموقف الرسمي، في رده قول نائب وزير الدفاع الاسرائيلي افرائيم سنيه ان اسرائيل ترفض نزع سلاح «جيش لبنان الجنوبي» ما لم تتوافق له الضمانات (العفو) «اننا لا نستغرب موقفه، وكان سبق لارسن ان طرحه في بيروت، عندما ربط سحب السلاح الثقيل بتوفير الضمانات والحماية»، و اضاف «ان لارسن سحب طلب العفو من التداول ولم يتراجع عنه»، متبهاً من «وقوف واشنطن خلف الموقف المشترك لفرنسا والامم المتحدة، اذ انها تدفع في اتجاه اتخاذ الموقف الذي يريح اسرائيل».

وحذر المصدر من «ان استمرار موقف فرنسا والامم المتحدة على حاله يمكن ان يعرض دورهما في الجنوب لحملة من التساؤلات يستحيل بموجبها على فرنسا ان تؤدي الدور الميسداني الصحيح، خصوصاً ان تجديد مهام القوات الدولية (انتشاراً وعديداً) يتطلب موافقة لبنان، الذي لن يوافق على اي شيء من هذا القبيل ما لم تُعد اليه مزارع شبعا وتراجع الامم المتحدة عن طلب ضمانات للجنوبي